

رسالة

297.08

K512A

C.1

في

اصطلاحات الحديث لشيخنا العالم العلامة المشهور

بأستاذنا الفهامة الشيخ حبيب محمد الكندي

السيلافي مد ظله ومتع بحياته

لسائر المسلمين الله

تعالى العلي

آمين

﴿ الطبعة الاولى لسنة ١٣٤٧ هـ ﴾

58755

(حقوق الطبع محفوظة للمؤلف)

ويطلب من مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده

بميدان الازهر الشريف بمصر

تليفون ٢٢ - ٣٩ مدينه

East. July 1943

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي لم يزل عالما قديرا حيا قيوما سميعا بصيرا وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأكبره تكبيرا وأشهد أن محمدا عبده ورسوله وصلى الله على سيدنا محمد الذي أرسله الى الناس كافة بشيرا ونذيرا وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا أما بعد فيقول العبد الضعيف خادم الطلبة حبيب محمد بن المرحوم فقير محمد الكندي لاطفهما الله تعالى لما وفقني الله تعالى على اقراء الصحيح للامام الهمام أبي عبد الله محمد بن اسمعيل البخاري (١) سنح بيالى أن اكتب رسالة في اصطلاحات الحديث فجمعتها من كتب القوم مرتبة على فصول مشتملة على الامور التي تحتاج اليها تسهيلا تناو لها للطالبين وتيسيرا تعاطيها لاراغبين والله الهادي وعليه اعتمادي في مبدأى ومعادى . الفصل الاول في بيان موضوع مصطاح الحديث وغيره من باقي المبادئ . اعلم ان مصطاح الحديث بفتح اللام ما اصطاح عليه أهل الحديث وصار علما مستقلا وهو قسمان احدهما يسمى علم الحديث دراية اه وثانيهما يسمى علم الحديث رواية .

قوله (١) سنح أى ظهر وعرض وقوله بيالى أى قلبي

فاما الاول فحده علم بقوانين ١ اى بقواعد وضوابط يعرف بها أحوال ٢ .
السند والمتن من صحة وحسن وضعف وعلو ونزول وكيفية ٣ التحمل
والاداء وصفات ٤ الرجال ٥ وغير ذلك
وموضوعه الراوى والمروى من حيث ٦ ذلك على القاعدة من ان موضوع
كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية . وفائدته معرفة ما يقبل وما
يرد من ذلك . وواضعه أبو محمد

قوله (١) أى بقواعد الخ كقولك الصحيح ما احتوى على اتصال السند
والعدالة والضبط وخلا من الشذوذ والقلة القاذحة والحسن كذلك على ما
يأتى والضعيف ما خلا عنها أو عن بعضها اه نيل الامانى قوله (٢) أحوال
السند والمتن أى سواء العامة لهما والخاصة بأحدهما فقوله من صحة وحسن
الخ عامة لهما وقوله وعلو ونزول خاصة بالسند كما يأتى ولم يذكر الخاص
بالمتن كان يقال ورفع وقطع مثلاً ان يقال انه داخل في قولهم وغير ذلك
اه نيل قوله (٣) وكيفية التحمل الخ بالرفع عطف على أحوال أى
تحمل الحديث وروايته عن الشيخ وهى أقسام منها القراءة على شيخ والسماع
منه والاحازة وغير ذلك مما سيأتى وأما كيفية الاداء فهى تابعة لكيفية التحمل
من قوله فيه حدثنا اذا كان سمع من لفظ الشيخ وأخبرنا اذا كان قرأ عليه
وغیر ذلك مما ستعرفه اه نيل

قوله (٤) وصفات الرجال بالرفع عطف على أحوال أى من عدالة وفسق
وتعبير عنهما بما يسمى بالجرح والتعديل كعدل وكذاب وغير ذلك اه نيل
قوله (٥) وغير ذلك أى كالرواية بالمعنى ورواية الاكابر عن الاصغار
ونحو ذلك اه نيل قوله (٦) من حيث ذلك أى من حيث انه الراوى

الرامهرمزي (١) علي ما ذكره السيوطي . واستمداده من أقواله صلى الله عليه
وعلى آله وصحبه وسلم وأفعاله وتقريراته . وفضله ان فيه فضلا جزيلالا ان به
يعرف كيفية الاقتداء برسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم في أفعاله
وأقواله وأخلاقه وحكمه الوجوب العيني على من انفرد به والكفائي على من لم
ينفرد واسمه علم الحديث دراية أي الحاصل بالدراية وهي التفكير أي العلم
الحاصل بالتفكير . ونسبته انه بعض العلوم الشرعية وهي الفقه والتفسير
والحديث ومسائله قضاياه التي يطلب فيها اثبات محمولاتها لموضوعاتها كقولك
كل حديث صحيح يقبل أو يستدل به وكل ضعيف يقبل في فضائل الأعمال
ولا يستدل به على (٢) الأحكام فهذه مبادئ العشرة . وأما الثاني الذي
هو علم الحديث رواية فحده علم يشتمل على ما أضيف الى النبي صلى
الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم قولاً أو فعلاً أو تقريراً أي يشتمل على
رواية ذلك أي نقله و ضبطه وتحرير الفاظه وموضوعه ذات النبي
صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم من حيث أقواله وأفعاله الخ .
وواضعه ابن شهاب الزهري شيخ مالك أي انه أول من دونه وجمعه

والمروي اه (١) قوله

الرامهرمزي أي بتشديد الراء وفتح الميم الاولى وضم الثانية مع الهاء
واسكان الراء وكسر الزاي أصله مركب من رام وهرمز الرام بالفارسية
المراد والمقصود وهرمز أحد الأكاسرة فمعنى هذه اللفظة مقصود وهرمز
والمراد هنا المنسوب لرامهرمز اه نيل

قوله (٢) على الأحكام أي والعقائد اه نيل

بامر عمر بن عبدالعزيز بعد موته صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم
 بمائة سنة وقدمات أغلب من كان يحفظه فلولا أمره رضى الله تعالى عنه
 يجمعه اضاع وقد دخله الضعيف والشاذ ونحو ذلك ولو جمع في حياته صلى
 الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم لكان مضبوطا كالقرآن ه وفائده
 الاحتراز عن الخطأ في نقل ذلك . وغايته الفوز بسعادة الدارين واسمه
 علم الحديث رواية أى العلم الحاصل بالنقل والاخبار . ومسائله قضايا التي
 تطلب فيه الخ كقولك قال عليه الصلاة والسلام إنما الأعمال بالنيات فانه
 متضمن لقضية قائلة إنما الأعمال بالنيات من أقواله صلى الله عليه وعلى آله
 وصحبه وسلم فالمراد القضايا ولو ضمتها وباقي مبادئه يشترك فيها مع الاول
 فلا يختلفان فيها * تنبيه * ينبغي مع معرفة ذلك معرفة ألفاظ تدور بين
 المحدثين وهي السند والاسناد والمتن والطالب والمحدث والروى والحافظ
 والحجة والحاكم والتعليق والارسال والعضل والانقطاع والسند (١) فاما
 السند طريق الحديث (٢) وهو رجاله الذين رووه والاسناد بمعناه وقد يسمى
 بمعنى ذكر السند والحكاية عن طريق الحديث وبمعنى ذكر جميع الرواة
 رفعا والمتن ما انتهى اليه الاسناد من الكلام وهو نفس الحديث والطالب
 هو مريد فن الحديث الشارع فيه والمحدث من عرف أحوال رجال الرواية (٣)

(١) قوله فاما السند وهو في اللغة المعتمد من قولهم فلان سند أي معتمد واصطلاحا
 ما ذكره المصنف اه نيل

(٢) وهو رجاله الذين الخ أي الرواة الذين يتوصل بهم الى الحديث اه نيل

(٣) قوله والمروي الذي حدث به أي الكلام الذي حدث به اه نيل

والمرؤى الذى حدث به والحافظ من حفظ مائة ألف حديث مع سندها (١)
وضبطها والحجة من حفظ ثلاثمائة ألف حديث كذلك والحاكم (٢) من
أحاط بالسنة كذلك والتعليق حذف أول السند ولو انى آخره بان يحذف
الراوى شيخه ويرتقى لمن فوقه من المشايخ والارسال حذف الراوى الاخير
والعضل اسقاط اثنين من الوسط والانتقطاع اسقاط واحد منه والسند
بفتح الذون لغة اسم مفعول أسندوا صطلا ما اتصل بسنده من رواية
الى النبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم ويطلق على الكتاب الذى جمع
فيه ما أسنده الصحابي أى رواه كسند أحمد وقد يطلق ويراد به الاسناد
فيمكون مصدرا كسند الفردوس فان الفردوس اسم كتاب للديلمي
ذكر فيه أحاديث غير مسندة وسماه الفردوس فجاء ولده والف
كتابا جمع فيه اسانيد تلك الاحاديث وسماه مسند الفردوس

الفصل الثانى فى حقيقة الحديث والخبر وما يتعلق بهما

اعلم ان الحديث فى اصطلاح المحدثين يطلق على قول النبي صلى الله
عليه وعلى آله وصحبه وسلم وفعله وتقريره ومعنى التقرير
انه اذا فعل أحد أو قال شيئا فى حضرته صلى الله عليه وعلى آله وصحبه

(١) قوله وضبطها عطف على قوله حفظ أى ضبطها ذلك متنا واسنادا وجرحا
وتعديلا وتاريخا اهـ شرح نخبة الفكر *

(٢) قوله حط بالسنة الخ أى من أحاط علمه بجميع الاحاديث المروية
متنا واسنادا وجرحا وتعديلا وتاريخا اهـ نخبة

وسلم لم ينكره ولم ينهه عن ذلك بل سكت وقرر وكذا يطلق على قول الصحابي وفعله وتقريره وعلى قول التابعي وفعله وتقريره فما انتهى الى النبي صلى الله عليه وعلى اله وصحبه وسلم يقال له المرفوع وما انتهى الى الصحابي يقال له الموقوف كما يقال قال أو فعل أو قرر ابن عباس رضي الله عنهما أو عن ابن عباس موقوفا أو موقوف على ابن عباس وما انتهى الى التابعي يقال المقتطوع وقد خصص بعضهم الحديث بالمرفوع والموقوف اذ المقتطوع يقال له الاثر (١) وقد يطلق الاثر على المرفوع ايضا كما يقال الادعية المأثورة لما جاء من الأدعية عن النبي صلى الله عليه وسلم والخبر والحديث عن المشهور بمعنى واحد (٢) وبعضهم خصوا الحديث بما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين والخبر بما جاء عن أخبار الملوك والسلطان والايام الماضية ولذا يقال ان يشتغل بالسنة محدث ولمن يشتغل بالتواريخ (٣) أخبارى والتاريخ هو علم يضبط به أوقات الحوادث والوقائع كجلوس السلاطين على السرير واستيلائهم على البلاد ووقوع القحط والطاعون وغير ذلك من الامور التي لا تعد ولا تحصى والرفع قد يكون صريحا ففى القول كقول الصحابي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم

- (١) قوله وقد يطلق الاثر على المرفوع الخ ولذا يسمى الحديث أثريا ه نيل
- (٢) قوله وبعضهم خصوا الحديث الخ قال فقهاء خراسان الخبر هو المرفوع والاثر هو الموقوف وقيل كل حديث خبر ولا عكس اه نيل
- (٣) قوله اخبارى أى منسوب الى الاخبار جمع خبر اه نيل
- (٤) قوله أما صريحا أى أما الرفع صريحا

يقول كذا أو كقوله أو قول غيره قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا أو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال كذا أو في الفعل كقول الصحابي رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كذا أو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه فعل كذا أو عن الصحابي أو غيره مرفوعا انه فعل كذا أو رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم وفي التقرير أن يقول الصحابي أو غيره فعل فلان أو أحد بحضور النبي صلى الله عليه وسلم كذا ولم ينكر وأما حكما فكأخبار الصحابي الذي لم يخبر عن الكتب المتقدمة عما لا مجال فيه للاجتهاد من الاحوال الماضية كأخبار الانبياء والائمة كاللاحم^٢ والفتن وأحوال القيامة أو من ترتب ثواب مخصوص أو عقاب مخصوص على فعل فانه لا سبيل اليه الا السماع عن النبي صلى الله عليه وسلم وأن يفعل الصحابي ما هو كذلك أو يخبر بانهم كانوا يفعلون كذا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم لان الظاهر اطلاعه صلى الله عليه وسلم على ذلك ونزول الوحي به أو يقولون ومن السنة كذا لان الظاهر ان السنة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال بعضهم أنه يحتمل سنة الصحابي أو سنة الخلفاء الراشدين فان السنة يطلق عليه الفصل الثالث في بيان أقسام الحديث والمتنوعة منها

- (١) قوله مرفوعا انه فعل كذا أي كأن يقال عن ابن عباس مرفوعا انه فعل كذا أو قوله أو رفعه الخ أي كما يقال أن أبا هريرة رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم
- (٢) قوله كاللاحم بفتح الميم وسكون اللام وفتح الحاء المهملة أي الواقعة العظيمة القتل في الفتنة اه نيل

اعلم أن أقسام الحديث (١) منحصرة في ثلاثة . صحيح وحسن وضعيف . اذ لا يخرج منها شيء من الانواع الآتية وجه الحصر انه أن اشتمل من أوصاف القبول على اعلامها فصحيح أو على أدناها فحسن وأن لم يشتمل على شيء منها فضعيف فتتوزع منها انواع كثيرة الى مالا يحصى كما قاله السيوطي رحمه الله تعالى لان الحديث قابل للتوزيع الى مالا يحصى اذ لا تحصى احوال رواة الحديث وصفاتهم ولا احوال المتون وصفاتها فالصحيح ما ثبت بنقل عدل تام الضبط غير معلل ولا شاذ (٢) فان كانت هذه الصفات على وجه الكمال والتمام فهو الصحيح لذاته وان كان فيه نوع قصور ووجد فيه ما يجبر ذلك من كثرة الطرق فهو الصحيح لغيره وان لم يوجد فهو الحسن لذاته . وما فقد فيه الشروط المعتبرة في الصحيح كلاً أو بعضاً فهو الضعيف والضعيف . ان تعدد طرقه وانجبر ضعفه يسمى حسناً لغيره . فرع والعدالة (٣) ملكة في الشخص تحمله على ملازمة التقوى والمروءة والمراد بالتقوى اجتناب الكبائر كالشرك والزنا والبدعة وفي الاجتناب عن الصغائر خلاف والمعتمد عدم اشتراطه لخروجه عن الطاقة الا الاصرار عليها مع غلبة الطاعات لكونه

(١) منحصرة في ثلاثة الخ وبعضهم لم يزد نوع الحسن وجعله مندرجاً في الصحيح

وحصر الاقسام في اثنين صحيح وضعيف أم نبل

(٢) قوله فان كانت هذه الصفات الخ أي في راوى الحديث (٣) قوله ملكة

أي قوة راسخة أم نبل (٤) قوله عن الطاقة أي الطاقة البشرية غالباً أم نبل

كبيرة ولمراد والمروعة التزهد عن بعض الخسائس والنقائص التي هي خلاف مقضى المهمة مثل بعض المباحات كالاكل والشرب في السوق والبول في الطريق وأمثال ذلك . واعلم ان عدل الرواية أعم من عدل الشهادة فان عدل الشهادة مخصوص بالحر والذكر وعدل الرواية يشمل الحر والعبد والمرأة والمراد بالضبط حفظ المسموع وتثبته عن الفوات والاختلاف بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء وهو قسمان ضبط المصدر وضبط الكتاب فضبط المصدر بحفظ القلب ووعيه وضبط الكتاب بصيانيته عنده الى وقت الاداء وأما وجوه الطعن المتعلقة بالعدالة فخمسة الاول (١) بالكذب والثاني باتهامه بالكذب والثالث بالفسق والرابع بالجهالة والخامس بالبدعة . واما وجوه الطعن المتعلقة بالضبط فخمسة ايضا فرط الغفلة وكثرة الغلط ومخالفة التفات والوهم وسوء الحفظ والغفلة تحصل في السماع وتحمل الحديث والغلط في السماع والاداء ومخالفة الثقات في الاسناد والمتن والوهم أن يكون على سبيل التوهم وسوء الحفظ المراد به هنا أن لا يكون اصابته أغاب على خطئه وحفظه وأتقانه أكثر من سهوه ونسيانه. والشديد أن يرويه الثقة مخالفا لارجح منه حفظا (٢) وعددا مخالفا لا يمكن الجمع معها والعلة عبارة عن امر قادح في

(١) قوله بالكذب أى الطعن بالكذب

(٢) قوله أو عددا أي كان يروى جماعة عن ثقة آخر ما يخالف ما روي هذا

الحديث أى مؤثر فى رده يظهر للنقاد عند جمع الطرق والبحث والتفتيش
 فيها وذلك كارسال الموصول . فرع ومن الانواع المتنوعة من الاقسام
 الثلاثة متواتر وماعداه من انواع الاحاديث يسمى أحاد او مشهورا
 وصالح ومضعف . ومسند . ومرفوع . وموقوف . وموصول . ومرسل
 ومقطوع ومنقطع ومعضل ومعنع ومؤن ومعلق ونداس ومدرج
 وعزيز وغريب ومعل وفرد وشاذ ومنكر ومضطرب وموضوع ومقلوب
 ومدبج ومصحف وناسخ ومنسوخ ومختلف ومتابع وشاهد ومردود
 ومحفوظ ومتروك ومبهم وعال ونازل ومسلسل ه فالمتواتر الحديث
 الصحيح الذى كانت رواته فى الكثرة من ابتدا . الى الانتهاء الى أن
 يستحيل العادة تواطؤهم على الكذب والمشهور وهو أول اقسام
 الاحاد ما كانت رواته فى كل طبقة اكثر من اثنين وسماه جماعة من
 الفقهاء مستفيضا والصالح ما ليس فيه وهن شديد أهم من أن لا يكون
 فيه وهن أصلا أو فيه وهن غير شديد فهو صادق على الصحيح والحسن
 أيضا لصلاحيتهما للاحتجاج بهما والمضعف ما لم يجمع على ضعفه بل فى
 متنه أو سنده تضعيف لبعضهم وتقوية لبعض الآخر (١) وهو أعلى

الثقة فمن ذلك ان مسلما أخرج حديث مالك عن الزهرى عن عروة عن عائشة
 فى الاضطجاع قبل ركعتى الفجر وقد خالف مالك عامة أصحاب الزهرى كعمرو
 ويونس والاوزاعى وغيرهم عن الزهرى فذكروا الاضطجاع بعد ركعتى الفجر
 قبل صلاة الصبح اه نيل

(١) قوله وهو أعلى من الضعيف أى قوة لاضمه كما قد يتوهم اه نيل

من الضعيف والمسند ما اتصل بسند من رواه الى منتهاه رفعا فقط أى لا وقفا ولا قطعاً ويطلق على الكتاب الذى جمع فيه ما اسنده الصحابي اى رواه كمسند احمد وقد يطلق ويراد به الاسناد فيكون مصدرا كمسند الفردوس كما تقدم والمرفوع ما تقدم من أنه (١) ما أضيف الى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير متصلاً كان أو منقطعاً ويدخل فيه المرسل ويشمل الضعيف. والموقوف ما تقدم أيضاً من ان ما قصر على الصحابي قولاً وفعلًا وتقريراً والموصول ويسمى متصلاً ما اتصل بسند رفعا ووقفاً ما اتصل الى التابعي فلا يقال له متصلاً مطلقاً بل يقال مقيداً كما يقال متصل الى سعيد بن المسيب والزهرى مثلاً ويسمى عدم السقوط اتصالاً. فالمتصل يكون مرفوعاً وغيره والمرفوع يكون متصلاً وغيره والمسند متصل مرفوع فيكون بينه وبين كل من المرفوع والمتصل (٢) عموم وخصوص مطابق فكل مسند مرفوع متصل ولا عكس.

(١) قوله ما أضيف الى النبي ﷺ سواء أضافه الصحابي أو غيره ولو منا الآن فيدخل فيه المسند والمتصل والمرسل والمنقطع والمعضل والمعلق دون الموقوف والمقطوع وقال الخطيب هو ما أخبر به الصحابي عنه صلى الله عليه وسلم فأخرج بذلك المرسل لكن قال ابن الصلاح من جعل المرفوع في مقابلة المرسل حيث يقولون مثلاً رفعه فلان وأرسله فلان فقد عني بالمرفوع المتصل لا مطلق مرفوع فهو مرفوع مخصوص كما مر من أن المرفوع أعم من المتصل والمرسل أهـ نيل

(٢) قوله عموم وخصوص الخ وأما النسبة بين المرفوع وبين المتصل فعموم وخصوص من وجه أهـ

والمرسل ما رفعه تابعي (١) مطلقا (٢) أو تابعي كبير إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو ضعيف لا يحتج به (٣) عند الشافعي (٤) والجمهور واحتج به أبو حنيفة ومالك وأحمد في المشهور عنهما ويسمى إسقاط الصحابي إرسالاً وهذا في اصطلاح المحدثين وأما في اصطلاح الفقهاء فهو ماسقط من سنده راو أو أكثر سواء كان من أوله أو من آخره أم بينهما . والمقطوع ما تقدم من أنه ما انتهى إلى التابعي قولاً وفعلًا وتقريراً وليس بحجة . والمنقطع ماسقط من روايته واحد قبل الصحابي وكذا من مكانين وأكثر بحيث لا يزيد الساقط في كل منها على واحد ويسمى هذا السقوط انقطاعاً كما تقدم . والمعضل ماسقط من روايته (١) قبل الصحابي اثنان فأكثر مع التوالى (٢) كقول مالك قال

(١) قوله مطلقاً أي سواء كان التابعي كبيراً وهو من أتى جماعة من الصحابة وكان جل روايته عنهم كسعيد بن المسيب أم صغيراً وهو من أتى واحداً منهم كالزهرى اه
(٢) قوله أو تابعي كبير أي وقيل هو ما رفعه التابعي الكبير فقط فلا يكون ما رفعه التابعي الصغير مرسل بل منقطعاً اه نيل

(٣) قوله عند الشافعي أي وأحمد ومالك في أحد قوليهما اه نيل
(٤) قوله والجمهور أي جمهور المحدثين وكذا عند كثير من الفقهاء والاصوليين وذلك للجهل بحال الساقط فيحتمل أن يكون غير صحابي لأن أكثر رواية التابعين بعضهم عن بعض وحينئذ يحتمل أن يكون ضعيفاً قال السيوطي ولهذا لم يصوب قول من قال المرسل ماسقط منه الصحابي اذ لو عرف أن الساقط صحابي لم يرد لانهم عدول اه نيل

(٥) قوله قبل الصحابي أي سواء سقط الصحابي أيضاً ولا والمراد به الصحابي الراوي فلو كان ثم صحابي روى عن صحابي فسقط أيضاً فهو كالتابعي اه نيل
(٢) قوله كقول مالك الخ أي فانه يروى عن نافع عن ابن عمر عن عمر

صلى الله عليه وسلم كذا ويسمى هذا السقوط عضلا . والمعنعن الذى قيل فيه فلان عن فلان من غير لفظ صريح بالسمع أو التحديث أو الاخبار كحدثنا أو أخبرنا أو سمعت من فلان ويقال لهذا الفعل عنعنة . والمؤنن قول الراوى حدثنا فلان ان فلانا قال كذا . والمعلق ما حذف منه أول اسناده والمراد باول الاسناد طرفه الذى ليس فيه الصحابي سواء كان ذلك المحذوف واحدا أو أكثر وجميع الرواة ولو مع الصحابي مثال ما حذف من أوله واحد قول البخارى وقال مالك عن أبي سامة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا تفاضلوا بين الانبياء فان البخارى بينه وبين مالك واحد ومثال ما حذف منه أكثر من واحد غير الصحابي قول البخارى وقالت عائشة رضى الله عنها كان النبي صلى الله عليه وسلم يذكركم الله على كل أحواله ومثال ما حذف منه جميع الرواة حتى مع الصحابي قول البخارى وقال وفد عبد القيس للنبي صلى الله عليه وسلم مرنا بجمل من الاوامر ان عملنا بها دخلنا الجنة الحديث (١) ومنه قول الواحد منا قال صلى الله عليه وسلم أو قال ابن عباس أو عطاء أو غيره وهذا الاسقاط يسمى تعليقا (٢) أو المدلس الذى لا يسمى رواية شيخه الذى سمعه منه بل يروى عن

فقد أسقط قبل عمر اثنين اهـ نيل

(١) قوله ومنه أى من المعلق

(٢) قوله والمدلس بفتح اللام المشددة مشتق من الدلس بالتحريك وهو

فوقه بلاظيهم السماع ولا يقطع في الكذب كما يقول عن فلان أو قال فلان
ويقال لهذا الفعل تدليس ولغائه مدلس والتدليس ثلاثة أنواع أحدها
تدليس الاسناد وهو ان يسقط اسم شيخه لصغره أو ضعفه ولو عنده غير فقط
ويرتقى الى شيخ شيخه أو من فوقه ولم يقبل الا ممن التزم تخريج الصحيح
كالبخاري ونحوه وتدليس شيوخه بان يسمى شيخه الذي سمع منه بغير اسمه
المعروف (١) أو ينسبه أو يصفه (٢) بما لم يشتهر به تعمية كما يعرف وهو جائز
لقصد تيقظ الطالب واختباره ليبحث عن الرواة وتدليس المتون بان
يدرج كلامه معها بحيث لا يتميزان وهو غير مقبول لابقاعه به غيره
في الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وله أنواع أخر مبسوطة
في المطولات . (٣) والمدرج (٤) ما يذكر الراوي في أوله أو وسطه

اختلاط الظلام ويطلق على الظلمة أيضا سمي الحسد يث المذكور بذلك لا شرا كلها
في الخفاء لان الظلمة تغطي الاشياء عن البصرو من أسقط من السند شيئا فقد غطى ذلك
الذي أسقطه أي أخفاه وكذا تدليس الشيوخ على ما سيأتي اهـ نيل
(١) قوله أو ينسبه أي الى قبيلة أو بلد أو صنعة أو نحو ذلك اهـ نيل
(٢) قوله بما لم يشتهر به أي من كنية أو لقب أو نسبته اهـ نيل
(٣) قوله والمدرج أي من الادراج وهو الادخال سمي بذلك لما فيه من ادخال
كلام آخر فيه ويعرف الادراج بوردته منفصلا في رواية أخرى أو التنصيص على
ذلك من الراوي أو من بعض الأئمة المطلعين عليه ولا يجوز تعديده في متن أو سند لتضمنه
عزوالقول لغير قائله الا ما كان لتفسير لفظ غريب أو لفائدة أخرى اهـ نيل
(٤) قوله ما يذكر الراوي أي سواء كان صحابيا أو من دونه فيكون الادراج في
المرفوع والموقوف على الصحابي بالحق الناجي فمن بعده والمقطوع بالحق تابع

أواخره (١) كلاما متصلا يوم انه منه أو ما جعل فيه متنان متنا واحدا بان يكون عند الراوى متنان باسنادين مختلفين فيرويهما عنه راو فيجعلهما جميعا متنا واحدا مقتصر على أحد الاسنادين أو ما يرويه جماعة بأسانيد مختلفة فيرويه عنهم راو (٢) ويجعل الكل اسنادا واحدا أو ما يسوق المحدث اسناده الى منتهاه فيقطعه قاطع عن ذكر متنه ويذكر كلاما اجنبيا فيظن بعض من سمعه ذلك الكلام متن ذلك الاسناد فيرويه عنه كذلك أو ما يكون متنه عند راو الا طرفا منه فانه عنده باسناد آخر فيرويه عند راو تاما بالاسناد الاول ولا يذكر اسناد طرفه الثانى الذى فيه الزيادة فعلم مما ذكر أن الادراج قسمان لانه إما أن يكون فى المتن والسند والمدرج فى المتن ثلاثة ٣ انواع والمدرج فى السند (٤) أربعة فالجملة سبعة كما

التابعي فمن بعده اه حاشيه الاجمهور على البيقونية

(١) قوله كلاما متصلا أى من غير فصل بين الحديث وبين ذلك الكلام بذكر

قائله مثلا وقوله يوم أى من لم يعرف حقيقة الحال اه نيل

(٢) قوله ويجعل الكل أى كل الاسانيد اه نيل

(٣) قوله ثلاثة انواع أى الاول ما درج فى أول الحديث والثانى ما فى وسطه والثالث ما فى آخره اه

(٤) قوله أربعة أنواع أى الاول ما ذكره بقوله أو ما جعل متنانا أى والثانى بقوله أو ما يرويه جماعة أى والثالث بقوله أو ما يسوقه المحدث اسناده أى والرابع بقوله أو ما يكون متنه عند راو أى

عرفته . (١) والغريب ما كان راويه واحداً ولو في طبقة واحدة من طبقاته
وينقسم الى غريب صحيح كالغرائب المخرجة في الصحيحين
والى غريب ضعيف وهو الغالب في الغرائب ولذا قال الامام
أحمد لا تكتبوا هذه الاحاديث الغرائب فانها مناكير
وعامتها عن الضعفاء والى غريب حسن وفي جامع الترمذي منه
كثير . والعزیز ما انفرد بروايته اثنان ولو من طبقة واحدة فالغريب
ما رواه واحد فقط والعزیز ما رواه اثنان فقط والمشهور ما رواه ثلاثة
فاكثر . (٢) والمعلل خبر ظاهره السلامة من العلل القادحة في قبوله لجمعه
شرائط الصحة لكن فيه علة خفية فيها غموض تظهر للنقاد الحاذقين بعلمها عند
جمع طرق الحديث والتفحص عنها هو الفرد وهو الغريب وهو ينقسم الى قسمين
فرد مطلق وفرد نسبي فالاول ما كان راويه واحداً في كل موضع والثاني
ما كان روايه واحداً في بعض المواضع . والشاذ ما خالف الراوي الثقة

قوله الغريب سمي بذلك لا نفراد راويه كالغريب الذي شاقه الا نفراد عن وطنه اه نيل
(١) قوله وعامتها عن الضعفاء أي وقال مالك رضى الله عنه شر العلم الغريب وخير العلم
الظاهر الذي رواه الناس وعن أبي يوسف رحمه الله من طلب الدين بالكلام تزندق
ومن طلب غريب الحديث كذب ومن طلب المال بالكيمااء أفلس اه نيل
(٢) قرله والمعلل أي من اعله الله أصابه بعلة فقياس اسم المفعول فيه معل كسكرم
ولذا قال القرافي الاجود بل الصواب فيما هنا المعل كما هو قياس اسم المفعول من
أعل لكن صحح بعضهم التعبير عنه بمعل ومعلول على طريق التجوز لوقوعهما في
عبارة كثير من المحدثين والفقهاء خلافا لمن منهما اه نيل

فيه جماعة من الثقات أو احفظ منه بزيادة أو نقص فيظن انه وهم فيه. والمنكر الذي لا يعرف متنه من غير جهة راويه فلا متابع له ولا شاهد. (١) والمضطرب ما روى على أوجه مختلفة بتقديم وتأخير أو زيادة ونقصان أو أبدال راو مكان راو آخر أو متن مكان متن آخر أو تصحيف في اسماء الرواة أو مثل ذلك (٢) مع التساوي في الاختلاف (٣) بحيث لم يترجح احدهما على الأخرى ولم يمكن الجمع بينهما من راو واحد بأن رواه مرة على وجه واحد وأخرى على آخر مخالف له أو من أكثر بأن يضطرب فيه روايتان فأكثر ويكون الاضطراب في السند أو في المتن أو فيهما فهو ثلاثة انواع مضطرب في السند ومضطرب في المتن ومضطرب فيهما معاً ثم الاضطراب مطلقاً موجب للضعف لا شعاره بعدم ضبط الراوى فهو نوع من (٤) المعلل لكن قال شيخ الاسلام (٥) وقد

(١) قوله والمضطرب أي من الاضطراب وهو الاختلاف وهو النوع من المعلل اه نيل

(٢) قوله بحيث لم يترجح أحدهما أي الروايتين أما ان ترجحت يكون راويها احفظ أو أكثر صحة للمروى عنه أو غير ذلك من وجوه الترجيح الآتية فلا يكون الحديث مضطرباً والحكم للوجه الراجح واجب اذا أثر للمرجوح ولا اضطراب أيضاً اذا أمكن الجميع بينهما بحيث يمكن ان المتكلم عبر بالفاظ عن معنى واحد وان لم يترجح منها شيء اه نيل

(٣) قوله مع التساوي متعاق بقوله روى وكذا قوله من راو واحد وقوله من أكثر عطف على قوله من راو واحد اه

(٤) قوله قال شيخ الاسلام يعني سيدنا الشيخ الحافظ ابن حجر العسقلاني اه نيل
(٥) قوله وقد يجمع أي الاضطراب اه وليس له نسبة به صلى الله عليه

يُجامع الصحة وذلك بأن يقع الاختلاف في اسم رجل واحد وأبيه ونسبه
وتحو ذلك ويكون ثقة فيحكم للحديث بالصحة ولا يضر الاختلاف
فيما ذكر مع تسميته بضارباً قال وفي الصحيحين أحاديث كثيرة بهذه
المثابة . والموضوع هو المكذوب على رسول الله صلى الله عليه وسلم (١)
ويسمى المتخاق والمصنوع وتحرم روايته مع العلم به الاميننا بأنه
موضوع والعمل به مطلقاً أي بين وضعه أولاً في العقائد أو في الاحكام
وفي فضائل الاعمال أو غيرها من الترهيب والترغيب والقصاص والمواظ
ونحو ذلك بخلاف الضعيف فيعمل فيما عدا الاحكام والعقائد من فضائل
الاعمال لكن بشروط ثلاثة أن لا يشتد ضعفه (٢) فيخرج من انفراد
من الكذابين ومن فحش غلطه وأن يدخل تحت أصل عام معمول به
وأن لا يعتد الفاعل سنية ذلك الفعل بذلك الحديث بل يعتد الاحتياط
وهذا هو المعتمد وقيل لا يجوز العمل به مطابقاً وقيل يعمل به مطلقاً
ولوضع الموضوع أسباب منها افساد الدين كما فعلت الزنادقة وضعوا
اربعة عشر الف حديث كما رواه العيقل ومنها التعصب والانتصار
للمذهب كالخطابية والرافضة كما روي ان رجلاً من أهل البدع رجع
عن بدعته فجعل يقول أنظروا هذا الحديث عمن تأخذونه فانا كنا

وسلم وقوله والمصنوع أي الذي صنعه القائل اه نيل
(١) قوله ويسمى المختاق أي بفتح اللام بعدها القاف أي المبكر الذي
ابتكره الوضع

(٢) قوله فيخرج من انفراد الخ أي حديثه لشدة ضعفه اه نيل

إذا رأينا رأيا جعلنا له حديثا ومنها اتباع هوى الرؤساء والامراء
تقربا اليهم بوضع ما يوافق فعلهم كما فعل غياث ابن ابراهيم (١) حيث
دخل على المهدي فوجده يلعب بالحمام فساق في الحال اسنادا الى النبي صلى
الله عليه وسلم وقال لاسبق الا في نصل أو خف أو حافر أو جناح
فامر له المهدي بعشرة آلاف درهم فلما خرج قال اشهد انه كذاب على
رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أو جناح
وأمر بذيج الحمام وترك ما كان عليه وقال أنا الذي حملته على ذلك ومنها قصد
الاجر والثواب في زعم الواضع كما فعله قوم ينتسبون الى الزهد والصلاح
جهلا منهم بما يجوز لهم وما يتمتع ويعرف باعتداف الواضع وبقرينة
الراوى أو المروى بركة اللفظ والمعنى وهو شر أنواع الضعيف لكونه
كذبا عليه صلى الله وسلم ويليه المتروك ثم المنكر ثم المعلل ثم المدرج ثم
المقلوب ثم المضطرب اهـ ٢ والمقلوب ويسمى أيضا مكر كبا ومنقلب قسما حديث
متنه مشهور براو أبدل بواحد من الرواة نظيره في الطبقة ليرغب
فيه وحديث قلب سنده بان يجعل سند متن لثن آخر مروى بسند آخر
ويجعل هذا المتن لسند آخر بقصد امتحان حفظ المحدث كقلب أهل البغداد
على البخارى رحمه الله تعالى مائة حديث امتحانا فردها على وجوها .
والمديح مارويه القرينان المتقاربان في السن والاسناد أى الاخذ عن

(١) قوله حيث دخل على المهدي هو أبو هارون الرشيد اهـ بنية

(٢) قوله والمقلوب أى التالى هو بدل من ما أخر على الوجه الاثنى ثم هو اما

الشيوخ (١) من الصحابة أو التابعين أو اتباعهم أو اتباع اتباعهم وهكذا حال كون كل منهما راوي عن الآخر كرواية كل من أبي هريرة وعائشة عن الآخر وهو بالباء الموحدة المفتوحة المشددة بعد الميم المضمومة والدال المهملة المفتوحة وبالجيم آخره سمي بذلك لحسنه لأن المديح في اللغة المزين . (٢) والمصحف الذي تغير لفظه أو معناه في الاسناد أو المتن كحديث زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجبر في المسجد وهو بالراء أي اتخذ حجرة من حصير أو نحوه يصلي فيها صحفه ابن طهيمه فقال احتجهم بالميم . والناسخ ما يدل على رفع تعلق حكم شرعي متقدم عليه والمنسوخ ما رفع حكمه بدليل شرعي متأخر عنه اهـ والمختلف الحديث الذي عارضه حديث آخر بحسب الظاهر وقد أمكن الجمع بينهما بوجه صحيح كحديث لا عدوى ولا طيرة (٣) مع فر من المجذوم وقد جمع بينهما (٤) بأن هذه الامراض لا تسمى بطبعها ولكن جعل الله تعالى مخالطة

ان يكون عمدا سهوا او العمد قسمان وكل منهما في السند وهما اللذان ذكرهما المصنف والسهو قسمان أيضا لكن أحدهما في السند والآخر في المتن فالأقسام أربعة ثم المقلوب من أقسام الضعيف والقلب من حيث هو حرام الا بقصد الاختبار وقال العراقي وفي جوازه نظر اهـ ملخصا نيل الاماني (١) قوله من الصحابة بيان للشيوخ اهـ (٢) قوله المصحف قال في التقريب وشرحه هو فن جليل مهم وانما يحتمل الخفاق من الحفاظ اهـ نيل

(٣) قوله مع فر من المجذوم هذا أول الحديث وتماه فر من المجذوم فرار كمن الاسد اهـ نجية

(٤) قوله بأن هذه الامراض أي من الجذام والبرص ونحوهما اهـ ش نجية

المريض للصحيح سبباً لا عدائاً وقد يتخلف هذا ما اختاره ابن الصلاح واختار شيخ الإسلام أن نفي العدوى باق على عمومها والأمر بالفرار من باب سد الذرائع أثلاً يتفق للذي يخالطه شيء من ذلك لتقدير الله تعالى ابتداء لا عدوى فيظن أن ذلك بسبب مخالطته فيعتقد صحة العدوى فيقع في الحرج فامر بتجنبه حسباً للمادة . والمتابع بصيغة اسم الفاعل حديث رواه راو موافقاً لحديث رواه راو آخر وهذا معنى ما يقول المحدثون تابعه فلان وكثيراً ما يقول البخاري في صحيحه ويقولون وله متابعات فإذا قالوا اتفرد به أبو هريرة مثلاً كان مشعراً باتت متابعات والمتابعة توجب التقوية والتأكيّد وقد تكون في نفس الراوى وقد تكون في شيخ فوّه والأول أتم وأكمل مثال الأول كما روي حماد مثلاً حديثاً عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فروى ذلك الحديث غير حماد عن أيوب والثاني كما رواه غير أيوب عن ابن سيرين أو عن أبي هريرة غير ابن سيرين أو عن النبي صلى الله عليه وسلم غير أبي هريرة والبخاري قديماً بالمتابعة ظاهر كقوله في مثل هذا تابعه مالك عن أيوب أي تابع مالك حماداً فرواه عن أيوب كرواية حماد فالضمير في تابعه يعود إلى حماد وتارة يقول تابعه مالك (١) ولا يزيد فيحتاج إذن إلى معرفة الطبقات ومراتبهم والمتابع أن واقف الأصل في

(١) قوله ولا يزيد أي لا يزد كر نحو عن أيوب اهـ

اللفظ والمعنى يقال مثله وان واقف في المعنى دون لفظه يقال نحوه
ويشترط في المتابعة أن يكون الحديثان من صحابي واحد وان كانا من
صحابين يقال له شاهد كما يقال له شاهد من حديث ابي هريرة ويقال له
شواهد ويشهد به حديث فلان وبعضهم يخصون المتابعة بالموافقة في
اللفظ والشاهد في المعنى سواء كانا من صحابي واحد أو من صحابين
وقد يطلق الشاهد والمتابع بمعنى واحد وتشبع طرق الحديث وأسانيدها
لقصد معرفة التابع والشاهد يسمى الاعتبار . والمردود ماروى مخالفا
لما رواه الثقات ولم يكن راويه ثقة . والمحفوظ مارواه ثقة (١) ورجح
بمزيد حفظه وضبطه أو كثرة العدد أو وجوه اخر من المرجحات .
والمتروك ما يكون راويه منهما بالكذب بان يكون مشهورا بالكذب
ومعروفا به في كلام الناس ولم يقب من كذب في الحديث النبوي وكذا
رواية ما يخالف قواعد معلومة ضرورية وهذا الرجل أن تاب وصحت
توبته وظهرت أمارات الصدق منه جاز سماع حديثه . والمبهم مارواه
من لم يعرف اسمه وحاله وأنه ثقة أو غير ثقة كما يقول أخبرني
رجل وأخبرني شيخ وحديث المبهم غير مقبول الا أن يكون
راويه صحابيا كما يقول أخبرني صحابي فهو مقبول لانهم عدول وان
جاء حديث المبهم باللفظ التعديل كما يقول أخبرني عدل أو حدثني ثقة

(١) قوله ورجح أي على مارواه غيره

ففيه اختلاف والاصح انه لا يقبل لانه لا يجوز ان يكون عدلا في اعتقاده لاني نفس الامر وان قال ذلك امام حاذق قبل . والعالي ما كان سنده عالي بالنسبة الى غيره وهو خمسة أقسام الاول مطلق من التقييد بامام أو كتاب وهو ما كان قربه من رسول الله صلى الله عليه وسلم بعدد قليل (١) مع كونه نظيفا صحيحا بالنسبة الى سند آخر يروى ذلك الحديث عينه بعدد كثير أو بالنسبة لمطلق الاسانيد . والثاني ما كان قربه من امام من أئمة الحديث ذي صفة عالية كالحفظ والضبط كمالك والشافعي رضي الله عنهما (٢) كذلك . والثالث ما كان قربه بالنسبة لرواية الشيخين وأصحاب السنن كذلك . والرابع ما كان علوه بتقديم وفاة الراوى سواء كان سماعه مع متأخر الوفاة في آن واحد أو قبله والخامس ما كان علوه بتقديم السماع (٣) فمن تقدم سماعه من شيخ أعلى ممن سمع من ذلك الشيخ نفسه بعده والنازل كالعالي بالنسبة الى أزداد الاقسام العالية فهو خمسة أقسام أيضا فان كل قسم من أقسام العالي يقابله قسم من أقسام النازل . والمسائل ماورد بحالة واحدة في الرواة أو الرواية أي ما توردت فيه الرواية والرواة على وصف واحد

(١) قوله مع كونه نظيفا صحيحا أي اما اذا كان مع ضعف فلا التفات الى علوه سيما ان كان فيه بعض الكذابين المتأخرين ممن ادعي سماعا من الصحابة مثل خراش ونعيم بن سالم أه نيل

(٢) قوله كذلك أي بعدد قليل مع كونه نظيفا صحيحا بالنسبة الى سند آخر الخ

(٣) قوله فمن تقدم الخ أي فحديث من تقدم سماعه شيخ أعلى من حديث من

لهم مأخوذ من التسلسل وهو المتتابع فهو عبارة عن تتابع رواية الحديث أو رجاله على حالة واحدة ووصف واحد وهو سبعة أقسام ثلاثة متعلقة بالرواة وأربعة بالرواية لأن تتابع الرواة على وصف اعم من أن يكون قوليا فقط أو فعليا فقط أو هما معا مثال الاول الحديث المسلسل بقوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ رضى الله عنه يا معاذ انى احبك فقل في دبر كل صلاة اللهم اعنى على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك فانه مسلسل بقول كل من الرواة لمن يرويه وأنا احبك فقل الخ ومثال الثانى ما رواه صاحب نيل الامانى عن شيخه الشيخ الاجل السيد عمر بن سودة المهدى التاودى المغربى وهو ما قال هو أن الشيخ الاجل حدثنى وهو مصافح لى بملاصقة ابهام يده اليمنى لابهام يدى وجعل السبابة والوسطى من يده بجانب ابهام يدى والخنصر والبنصر منه عند خنصرى وبنصرى (١) والمعصم بين ذلك قال حدثنى سيدى محمد السنوسى وهو مصافح لى كذلك حدثنى سيدى محمد بن ادريس وهو مصافح لى حدثنى الامام الاكبر محي الدين العربى وهو مصافح لى حدثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مصافح لى قال اللهم اغفر لى ولاخى هذا وادخلنا سمع اعم من ذلك الشيخ الخ فقله أعلى خبر لقوله فمن تقدم بحذف مضاف وكذا قوله ممن سمع فقيه حذف مضاف اه

(١) قوله والمعصم بكسر الميم وسكون العين وفتح الصاد موضع السوار من الساعداه قطر المحيط

في رحمتك وأنت أرحم الراحمين قال شيخنا المذكور وكلا روايتي ابن
ادريس عن ابن العربي وابن العربي عنه صلى الله عليه وسلم بلا واسطة
بطريق خرق العادة اذ لم يلتق ابن ادريس مع ابن العربي ولا ابن العربي
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ولا ضير في مثل ما يؤخذ من ذلك بهذه
الطرق للتبرك لا سيما من مقام الصديقين وبهذا تجوز رواية الحديث
عند أهل الصديقية من باب قوله صلى الله عليه وسلم لما
أخبر يتكلم البقرة والذئب وحديثهما في الصحيح وقال
الناس سبحان الله يقرة وذئب يتكلمان قال آمنت بذلك أنا وابوبكر
وعمر ومنهما مع الحديث المسلسل بقبض اللحية وقول آمنت بالقدر الخ
وهو قوله صلى الله عليه وسلم لانس رضى الله عنه لا يجد العبد حلاوة الايمان
حتى يؤمن بالقدر خيره وشره حلوه ومره فانه صلى الله عليه وسلم
بعد أن قاله لانس قبض على لحيته الشريفة وقال آمنت بالقدر الخ
وكذلك أنس يفعل هكذا بعد روايته للغير (١) ومن روى عنه كذلك
وهلم جراً (٢) ولان تتابع الرواية على وصف واحد يكون الوصف فيه
اما صيغة من صيغ الأداء أو أمراً متعلّقاً بمن الرواية أو مكانها أو تاريخها
مثال الاول ان يروى جميع الرواة الحديث بصيغة أنبأني أو حدثني
أو نحو ذلك من طرق الرواية فلما اتحد ما وقع للرواة من السماع

(١) قوله ومن روى عنه عطف على قوله أنس

(٢) قوله ولان تتابع الرواية عطف على قوله لان تتابع الرواة اهـ

ونحوه صار الحديث مسلسلا باعتبار هذا الاتحاد فكل راو يرويه بصيغة ترجع الى صفة التحمل ومثال الثاني المسلسل بقص الاظفار يوم الخميس وهو انه صلى الله عليه وسلم قال قص الاظفار وتنف الابط وحلق العانة يوم الخميس والغسل والطيب واللباس يوم الجمعة فقص الاظفار وما بعده وان كان وصفا فعليا للراوى الا انه لما اضيف الى زمن الرواية عد من الاوصاف المتعلقة بها (١) فيجب على كل راو ان يضيفه الى زمانها ومثال الثالث الحديث المسلسل باجابة الدعاء في المأثم فاجابة الدعاء وان كان وصفا له تعالى الا انها متعلقة بمكان الرواية من حيث ان المراد اجابة دعاء واقع في المأثم لا مطلقا فيلزم كل راو ان يقتدى بما ذكر ومثال الرابع الحديث المسلسل بالآخريه ككون الراوى آخر من روى عن شيخه فيقول أخبرنا فلان وانا آخر من روى عنه فقوله فانا آخر الخ وان كان وصفا متعلقا بالراوى الا انه لما تعاق بتاريخ الرواية عد من الاوصاف المتعلقة بها وكأنه يقول روايتي وقعت في آخر أزمنة الرواية عنه ولا يذهب عنك ان المراد بالوصف المتعلق بالتاريخ وصف مخصوص كالأخريه فلا يقال ان هذا متعلق بزمن الرواية فهو تكرار ومن هذا القسم الحديث المسلسل بالاولية بمعنى ان كل راو انما يرويه عن من لم يسمع منه شيئا قبله من الاحاديث كحديث الراحون

(١) قوله فيجب على كل راو الخ أى والا فلا يكون مسلسلا وكان الحافظ الدمياطى يقيم اظفاره يوم الخميس وبمسلسل هذا الحديث اه حاشية البيهقيونية

يرحمهم الرحمن ارحموا من في الارض يرحمكم من في السماء فيقول الراوى سمعته من شيخى فلان وهو أول حديث سمعته منه ويقول شيخه كذلك وهكذا الى تمام السلسلة ومن الانواع رواية الآباء عن الابناء كرواية العباس بن عبد المطلب عن ابنه الفضل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين الصلاتين بالمزدلفة ورواية الابناء عن الآباء ويدخل فيه رواية الابن عن أبيه عن جده ورواية الاكابر عن الاصاغر ورواية السابق واللاحق وهوان يشترك في الرواية عن احد راويان متقدم ومتأخر تباين وقت وفاتهم تباينا شديدا فحصل بينهما أمد بعيد ورواية الاخوة والاخوات ومنهم مفردات من الاسماء والكنى واللقاب في الصحابة والرواة أى من لم يشاركه غيره فيما ذكر (الفصل الرابع) في بيان تطبيق ما وقع للترمذى في جامعه . اعلم أن من عادة الترمذى أن يقول في جامعه حديث حسن صحيح حديث حسن غريب حديث حسن غريب صحيح ولا شبهة في جواز اجتماع الحسن والصحة بان يكون حسنا لذاته وصحيحا لغيره وكذلك في اجتماع الغرابة والصحة كما أسلفنا وأما اجتماع الغرابة والحسن فيستشكلونه بان الترمذى اعتبر في الحسن تعدد الطرق (١) فكيف يكون غريبا ويحییون بأجوبة منها ان اعتبار تعدد الطرق في الحسن ليس على الاطلاق بل في قسم منه وحيث حكم باجماع الحسن (١) قوله فكيف يكون غريبا اى فان الغريب لا يروى الا من طريق واحد اه حاشية نخبه

والغرامة المراد قسم آخر . ومنها انه اشار بذلك الى اختلاف الطرق بأن
جاء في بعض الطرق غريباً وفي بعضها حسناً ومنها أن المراد بالحسن هنا
ليس معناه الاصطلاح بل اللغوي بمعنى ما يميل اليه الطبع وهذا القول
بعيد جداً ومنها أن قيل أن أوالى للشك محذوفة قبل قوله حسن فكأنه
قال غريب أو حسن بأن يشك ويتردد في انه غريب أو حسن لعدم
معرفته جزماً (الفصل الخامس) في بيان الاحتجاج في الاحكام بالاخبار
وما يناسبه والاحتجاج بالخبر الصحيح في الاحكام مجمع عليه وكذا
الحسن لذاته عند عامة العلماء فهو ملحق بالصحيح في باب الاحتجاج
وأن كان دونه في المرتبة والحديث الضعيف الذي بلغ بتعدد الطرق مرتبة
الحسن لغيره مجمع عليه ايضاً وما اشتهر أن الحديث الضعيف معتبر في
فضائل الاعمال لا في غيرها كصفات الله والحلال والحرام فالمراد به
مفرداته لا مجموعة (١) لانه داخل في الحسن لا في الضعيف وصرح
بالأئمة وقال بعضهم أن كان الضعف من جهة سوء حفظ أو اختلاط أو
تدليس مع وجود الصدق والديانة ينجر بتعدد الطرق وأن كان من
جهة اتهام الكذب أو الشذوذ أو فحش الخطأ لا ينجر به والحديث
محكوم عليه بالضعف ومعمول به في فضائل الاعمال (٢) وعلى مثل

(١) قوله فالمراد به مفرداته أي والمفرد الذي لم يبلغ بتعدد الطرق مرتبة الحسن

لغيره والمجموع هو ما يخاف المفرد

(٢) قوله وعلى مثل هذا أي على هذا التفصيل

هذا ينبغي أن يحمل ما قيل أن لحوق الضعيف بالضعيف لا يفيد قوة
والا فهذا القول (١) ظاهر الفساد فتدبر (وأعلم) أن الذي تقرر عند جمهور
المحدثين أن الصحيح البخاري مقدم على سائر الكتب المصنفة حتى
قالوا أصح الكتب بعد كتاب الله صحيح البخاري قال الحافظ أبو علي
النيسابوري وقال بعض علماء المغرب صحيح مسلم أصح وأنكر العلماء
ذلك عليهم والصواب ترجيح البخاري وقال النسائي أجود هذه الكتب
كتاب البخاري واجتمعت الأمة على صحة هذين الكتابين ووجوب
العمل بأحاديثهما (٢) وأن جملة ما في صحيح البخاري (٣) من الأحاديث
المسندة سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثا بالأحاديث
المكررة وبمحذف المكررة نحو أربعة آلاف كذا ذكر النووي في
التهذيب والحافظ ابن حجر في مقدمة فتح الباري وقيل غير ذلك وقد

(١) قوله ظاهر الفساد لبداية أن لحوق الضعيف بالضعيف يفيد القوة
(٢) قوله وأن جملة ما في صحيح البخاري الخ وأما عدد كتبه فقال في الكواكب
أنها مائة وثي وأبوابه ثلاثة آلاف وأربعمائة وخمسون بابا مع اختلاف قليل
في نسخ الأصول وعدد مشائخه الذين صرح منهم فيه مائتان وتسعة وثمانون
وعدد من تفرد بالرواية عنهم دون مسلم مائة وأربعة وثلاثون وتفرد أيضا بمشائخ
لم تقع الرواية عنهم لبقية أصحاب الكتب الخمسة الألبالواسطة ووقع له اثنتان
وعشرون حديثا ثلاثيات الأسناد والثنائيات ما لم يتوسط بينه وبين النبي صلى الله
عليه وسلم إلا ثلاث رواة اه قسطلاني

(٣) قوله من الأحاديث المسندة وأما جملة ما فيه من التعاليق فالف وثلثمائة
وأربعون حديثا وأكثرها مكرر مخرج في الكتاب أصول متونه وليس فيه من

تتأزح البخارى المذاهب الاربعة والصحيح (١) أنه مجتهد وأن جملة ما
 فى صحيح مسلم اربعة الاف حديث اصول دون المكررة وأن الحديث
 الذى اتفق البخارى ومسلم على تخرجه عن صحابي واحد يسمى متفقاً
 عليه وقال العلماء بمجموع الاحاديث الصحيحة المتفقة عليها الفان وثلاثمائة
 وستة وعشرون وبالجملة ما اتفق عليه الشيخان مقدم على غيره ثم ما تفرد
 البخارى ثم ما تفرد مسلم ثم ما كان على شرط البخارى ومسلم ثم ما هو
 على شرط البخارى ثم ما هو على شرط مسلم ثم ما رواه غيرهم
 من الائمة الذين التزموا الصحة وصححوه فالاقسام
 سبعة والاراد بشرط البخارى ومسلم أن يكون الرجال متصفين بالصفات
 التى يتصف بها رجال البخارى ومسلم من الضبط والعدالة وعدم
 الشذوذ والنكارة والغفلة وقيل المراد بشرطهما أنفسهم فعلى هذا اذا
 قيل مثلاً ان هذا الحديث رواه ابوداود على شرط الشيخين فالمراد ان
 المشايخ الذين يروى عنهم الشيخان هم الذين روى عنهم ابوداود هذا الحديث
 وهكذا وقيل ان المراد بشرط البخارى المعاصرة واللقاء بين الشيخ وتلميذه
 وشرط مسلم المعاصرة فقط فشرط البخارى أخص من شرط مسلم فكل شرط
 لمسلم وشرط البخارى ولا عكس قال الشيخ الشرقاوى فى حاشيته على تحفة الطلاب
 المراد بشرط البخارى الرجال النقات العدل وأما تفسيره باللقاء والمعاصرة
 المتون التى لم تخرج واو من طريق أخرى الا مائة وستون حديثاً اه قسطلانى
 (١) قوله انه مجتهد أى مجتهد مطلق اه نيل

فهو من خصوص الحديث المعنعن كروينا عن فلان عن فلان . (الفصل
سادس) في بيان ان الاحاديث الصحيحة لم تنحصر في صحيح
البخارى ومسلم وما يتعلق به (اعلم) ان الاحاديث الصحيحة لم تنحصر
في صحيح البخارى ومسلم ولم يستوعبها الصحاح كلها بل هما منحصران
في الصحاح والصحاح الى عندهما وعلى شرطهما أيضا لم يوردهما في
كتابينهما فضلا عما عند غيرهما قال البخارى ما وردت في كتابي الا ما صح
ولقد تركت كثيرا من الصحاح وقال مسلم الذي أوردت في هذا
الكتاب من الاحاديث صحيح ولا أقول أن ما تركت ضعيف اه ولا
يد أن يكون في هذا الترك والايقاء وجه تخصيص اما من جهة الصحة
أو من جهة مقاصد أخرى والحاكم أبو عبد الله النسابة يرى صنف كتابا
وسماه المستدرک بمعنى ان ما تركه البخارى ومسلم من الصحاح أورده
في هذا الكتاب وأن الكتب الستة المشهورة المقررة في الاسلام التي يقال لها
الصحاح الست هي صحيح البخارى وصحيح مسلم والجامع للترمذی
والسنن لابن داود وللنسائي ولابن ماجه وعند البعض الموطأ للإمام
مالك بدل ابن ماجه وصاحب جامع الاصول (١) اختار الموطأ
وفي هذه الكتب الاربعة اقسام من الاحاديث من الصحاح والحسان
والضعاف فتسميتها بالصحاح الست بطريق التغليب وهذه
المذكورات من الكتب أشهر الكتب وغيرها من الكتب كثيرة

شهيرة ولقد أورد السيوطي الاحاديث في كتابه جمع الجوامع من كتب كثيرة تتجاوز خمسين مشتملة على الصحاح والحسان والضعاف وقال ما أردت فيه حديثا مرسوما بالوضع اتفق المحدثون على تركه ورده والله أعلم وذكر صاحب المشكوة في ديباجة كتابه جماعة من لائمة المتقين وهم البخاري ومسلم والامام مالك والامام الشافعي والامام احمد بن حنبل والترمذي وابوداود والنسائي وابن ماجه والدارمي والدارقطني والبيهقي ورزين وأجمل غيرهم وفي حجة الله البالغة اعلم انه لا سبيل لنا الى معرفة الشرائع والاحكام الا خبر النبي صلى الله عليه وسلم ولا سبيل لنا الى معرفة أخباره صلى الله عليه واله الا بالقرآن والروايات المنتهية اليه صلى الله عليه وسلم بالاتصال والعنة وليس الروايات لا سبيل اليه في يومنا هذا الا بتتبع الكتب المدونة في علم الحديث فانه لا يوجد اليوم رواية يعتمد عليها غير مدونة فوجب علينا ان نعتمد على الكتب المدونة المعتمدة اهـ (الفصل السابع) في بيان حديثنا واخبرنا وانبأنا وغيرها قال العيني في شرحه على الصحيح قال القاضي عياض لا خلاف في انه يجوز في السماع من لفظ الشيخ ان يقول السامع فيه حديثنا واخبرنا وانبأنا وسمعته يقول وقال لنا فلان وذكر لنا فلان اهـ قال النووي كان من مذهب مسلم رحمه الله الفرق بين حديثنا واخبرنا ان حديثنا لا يجوز اطلاقه الا لما

سمعه من لفظ الشيخ خاصة وأخبرنا لما قرىء على الشيخ وهذا الفرق هو
مذهب الشافعي وأصحابه وجمهور أهل العلم بالمشرق ومذهب جماعة إلى
أنه يجوز أن يقول فيما قرىء على الشيخ حدثنا وأخبرنا وهو مذهب
الزهري ومالك والبخاري وجماعة من المحدثين وذهبت طائفة (١) إلى
أنه لا يجوز إطلاق حدثنا ولا أخبرنا في القراءة وهو مذهب ابن
المبارك. وأعلم أنه جرت العادة في اصطلاح المحدثين بالاختصار على
الرمز في حدثنا وأخبرنا واستمر ذلك الاصطلاح عليه من قديم الأعصار
إلى زماننا واشتهر ذلك بحيث لا يخفى فيكتبون من حدثنا وهو الثاء
والنون والالف وربما حذف الثاء فيكتبوننا ويكتبون من أخبرنا (٢) ولا
يحسن زيادة الباء قبل تاء (تنبيه) إذا كان الحديث اسناداً أو أكثر كتبوا
عند الانتقال من اسناد إلى اسناد وهي حاء مهملة مفردة والختار أنها
مأخوذة من التحويل لنحوه من اسناد إلى اسناد وأنه يقول القاريء إذا
انتهى إليها ويستمر في قراءة ما بعدها وقليل أنها من حال بين الشيئين إذا
حجز لكونها حالت بين الاسنادين وأنه لا يلفظ عند الانتهاء إليها بشيء
وليست من الرواية وقليل أنها رمز إلى قوله الحديث وإن أهل المغرب كلهم
يقولون إذا وصلوا إليها الحديث وقد كتب جماعة من الحفاظ موضعها صح

(١) قوله إلى أنه لا يجوز إطلاق حدثنا الخ أي بل يقول حدثنا قراءة وأخبرنا
قراءة وقضية أنه يجوز إطلاق كل منهما لما سمعه من لفظ الشيخ فتدبر
(٢) قوله ولا يحسن زيادة الباء قبل أي كأنه قال أخبرنا

فيشعر بانه رمز صحيح وحسنت (١) ههنا كتابة لثلاثتهم انه سقط متن الاسناد
الاول ثم هذه الحاء توجد في كتب المتأخرين كثيرا وهي كثيرة في صحيح
مسلم قليلة في صحيح البخاري وقال النووي رحمه الله تعالى وجرت عادة
أهل الحديث بحذف كلمة قال (٢) ونحوه فيما بين رجال الاسناد في الخط
فينبغي للقارىء أن يلفظ بها فاذا كان في الكتاب قرىء على فلان اخبرك فلان
فليقل القارىء على قرىء فلان قيل له اخبرك فلان واذا كان فيه قرىء على
فلان اخبرنا فلان فليقل قرىء على فلان قيل له قلت اخبرنا فلان واذا
تكررت كلمة قال كقوله حدثنا صالح قال قال الشعبي فانهم يحذفون
احدهما في الخط فليلفظ بهما القارىء فلو ترك لفظه قال في هذا فقد
اخطأ والسماع صحيح للعلم بالمقصود ويكون هذا من الحذف لدلالة
الحال وقال ايضا رحمه الله تعالى ليس للراوى أن يزيد في نسب غير شيخه
ولا صفتة على ما سمعه من شيخه لئلا يكون كاذبا على شيخه (٣) فان
اراد تعريفه وايضا حقه وازالة اللبس المتطرق اليه اشابهة غيره فطريقه أن
يقول حدثني فلان يعنى ابن فلان أو الفلاني أو هو ابن فلان ونحو ذلك
فهذا جائز حسن قد استعمله الاثمة وقد أكثر البخاري ومسلم منه في
الصحيحين غاية الاكثر اياه وقال العيني رحمه الله تعالى قد أكثر

(١) قوله ههنا الخ أى عند الانتقال من اسناد الى اسناد وقوله كتابته
أى قوله ح

(٢) قوله ونحوه أى مثل قيل له وقلت

(٣) قوله فان أراد تعريفه أى غير شيخه

البخارى من الاحاديث وأقوال الصحابة وغيرهما بغير اسناد فان كان بصيغة جزم كقال وروى فهو حكم منه بصحته وما كان بصيغة التمرىض كروى وقيل قليل فيه حكم بصحته ولكن ليس هو واهيا اذ لو كان واهيا لما ادخله في صحيحه فان قلت انه قد قال ما أدخلت في الجامع الا ما صح فيخدر فيه ذكر ما كان بصيغة التمرىض قلت معناه ما ذكرت فيه مسندا الا ما صح وقال القرطبي لا يعلق البخارى في كتابه الا ما كان مسندا لكنه لم يسنده ليفرق بين ما كان علي شرطه في اصل كتابه وبين ما ليس كذلك اهـ (مسئلة) في تحمل الرواية من الشيخ وفي ادائها للتلميذ (١) الاول كقراءة الشيخ عليه املاء من حفظه أو من كتابه (٢) فتحديثا بلا املاء فقراءته على الشيخ فسماعه بقراءة غيره على الشيخ ويسمي هذا والذي قبله بالعرض فمناولة ومكاتبة مع اجازة كأن يدفع له الشيخ أصل سماعه أو فرعا مقابل به أو يكتب شيئا من حديثه لحاضر عنه أو غائب عنه ويقول له أجزت لك روايته عني فاجازة بلا مناولة ولا مكاتبة خلاص في خاص كأجزت لك رواية البخارى فيخاص في عام كأجزت لك رواية جميع مسموعاتي فعام في

(١) قوله الاول أى التحمل

(٢) قوله فتحديثا عطف على قوله املاء وأما قوله فقراءته الخ وسماعه ومناولة أو مكاتبة وفاجازة فمناولة أو مكاتبة وفاعلام وفوصيته وفوجادة فكلها معطوف على قوله كقراءة الشيخ عليه واتياء الفاء فيها للإشارة الى ان كل صورة دون ما قبلها في الرواية اهـ

خاص كأجزت لمن ادركني رواية مسلم فعام في عام كأجزت لمن عاصرني
رواية جميع مروياتي فلفلان ومن يوجد من نسله تبعاله فناولة ومكاتبة
بلا اجازة ان قال معها هذا من سماعي فاعلام بلا اجازة كان يقول
هذا الكتاب من مسموعاتي فوصية كان يوصي بكتاب الى غيره
ليروي عنده سفره او موته فوجادة كأن وجد حديثاً او كتاباً بخط شيخ
معروف والمختار جواز الرواية بالمذكورات لا اجازة من يوجد من
نسل فلان (١) والثاني علي ترتيب ما مرأى على حدني قرأت عليه
قرىء عليه وانا اسمع اخبرني اجازة ومناولة او مكاتبة اخبرني اجازة
انبأني مناولة او مكاتبة اخبرني اعلاماً أوصي الى وجدت بخطه اه
ملخصاً من جمع الجوامع وغاية الاصول شرح لب الاصول (مسئلة)
الاكثر من العلماء ومنهم الائمة الاربعة على جواز نقل الحديث بالمعنى
للعارف بمدلولات الالفاظ ومواقع الكلام بأن يأتي بلفظ بدل آخر
مساولة في المراد منه وفهمه لان المقصود المعنى واللفظ اكة
له اما غير العارف فلا يجوز له تغيير اللفظ قطعاً وسواء في الجواز
نسى الراوي اللفظ أم لا وقال الماوردي يجوز ان نسي اللفظ والا فلا
لفوات الفصاحة في كلام النبي صلى الله عليه وسلم وقيل يجوز ان كان
موجبه اعتقاداً كالعلم بذاته تعالى وصفاته فان كان موجبه عملاً فلا يجوز
في بعض مما اشتمل على حد من البلاغة تقصر عنه الرواية بالمعنى

(١) قوله والثاني أي الاداء

كحديث أبي داود وغيره مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير
 وتحليلها التسليم فان افادة حصر المفتاح في الطهور والتحريم في التكبير
 والتحليل في التسليم وان حصصت بغير الالفاظ المذكورة لكن تفوت
 الدرجة القصوى من البلاغة في تأدية الحكم المذكور فعلى هذا علم ان محل
 النزاع ما ليس من جوامع كلمه صلى الله عليه وسلم نحو كل امر ليس عليه امرنا
 فهو رد وقال ابن سيرين وثلث والرازي من الحنفية لا يجوز مطلقا
 وروى عدم الجواز عن ابن عمر رضى الله عنهما حذرا من التفاوت وان
 ظن الناقل عدمه فان العلماء كثيرا ما يختلفون في معنى الحديث المراد
 واجيب بان الكلام في المعنى الظاهر لا فيما يختلف فيه كما انه ليس
 الكلام فيما تعبد بالفاظه كالأذان والتشهد والتكبير والتسليم ومثال ما
 يختلف فيه كقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة الا بفاتحة الكتاب فان اختلف
 في معناه فمن قائل ان المعنى لا صلاة صحيحة ومن قائل ان المعنى لا صلاة
 كاملة اه شرح جمع الجوامع للمحلى بحذف بعض ثم هذا في الذى يسمعه
 من غير المصنفات اما المصنفات فلا يجوز تغييرها وان كان بالمعنى واما
 اذا وقع في الرواية أو التصنيف غلط لاشك فالصواب الذى قاله
 الجماهير انه يرويه على الصواب ولا يغيره في الكتاب بل ينبه عليه حال
 الرواية أو في حاشية الكتاب فيقول كذا وقع والصواب كذا اه مقدمة
 البخارى (مسئلة) ان العلماء اختلفوا في جواز تقديم بعض المتن على بعض

بناءً على خلاف جواز الرواية بالمعنى فان جوازها جاز والا فلا قال
النووي رحمه الله تعالى ينبغي أن يقطع بجوازه ان لم يكن المقدم مرتبطاً
بالمؤخر وأما اذا قدم المتن على الاسناد أو ذكر المتن وبعض الاسناد ثم ذكر باقي
الاسناد متصل حتى وصله بما ابتدأ به فهو حديث متصل والسمع صحيح
فلو أراد من سمعه هكذا ان يقدم جميع الاسناد فالصحيح الذي قاله بعض
المتقدمين القطع بجوازه وقيل فيه خلاف كتقديم بعض المتن على بعض وقال
النووي رحمه الله تعالى يستحب لكاتب الحديث اذا مر بذكر الله عز وجل
ان يكتب عز وجل أو تعالى أو سبحانه وتعالى أو تبارك اسمه أو جلّت عظمته
أو جلّت قدرته أو ما أشبه ذلك وكذا يكتب عند ذكر النبي صلى الله
عليه وسلم ونحوها بكاملها لا رامزا اليها ولا مقتصرا على احدى
كلمتيها وكذا يقول في الصحابي رضي الله عنه فان كان صحابيا ابن صحابي
قال رضي الله عنهما وكذا يترضى أو يترحم على سائر العلماء والاخييار
ويكتب ذلك كله وان لم يكن مكتوباً في الاصل الذي ينقل منه فان هذا ليس
رواية وانما هو دعاء وينبغي للقارىء أن يقرأ كل ما ذكرناه وان لم يكن
مذكوراً في الاصل الذي يقرأ منه ولا يسام من تكرار ذلك ومن غفل هذا
حرم خير اعظم وفوت فضلاً جسيماً (الفصل الثامن) في بيان مثله
وبيان اصطلاحات يستعملونها في ضبط الاسماء قال النووي رحمه الله تعالى
اذا روى الشيخ الحديث باسناد ثم أتبعه اسناد آخر فقال عند انتهاء هذا

الاسناد مثله أو نحوه فأراد السامع أن يروى المتن بالاسناد الثاني مقتصرًا عليه فالأظهر منعه وهو قول شعبة وقال سفيان الثوري يجوز بشرط كون الشيخ المحدث ضابطًا متحفظًا مميزًا بين الالفاظ وقال يحيى بن معين يجوز ذلك في قوله مثله وهو ما اتفق الحديث المروى بالاسناد الأول في اللفظ والمعنى ولا يجوز في قوله نحوه وهو المتفق في المعنى فقط بناء على منع الرواية بالمعنى فاما على جوازها فلا فرق كما قاله الخطيب البغدادي وكان جماعة من العلماء يحتاطون في مثل هذا فاذا أرادوا رواية مثل هذا أورد أحدهم الاسناد الثاني ثم يقول مثل حديث قبله متنه كذا ثم يسوقه واختار الخطيب هذا ولا شك في حسنه اهـ ببعض زيادة قال صاحب العيني في مقدمة المغني اعلم انهم يعبرون عن باء ذات نقطة تحت بموحدة وعن تاء ذات نقطتين فوق بمثناة فوق وعن ياء ذات نقطتين تحت بمثناة تحت أو تحتية وعن ناء ذات ثلاث نقط بمثناة وعن الخاء والذال والشين والضاد والغين ذوات النقط بمعجمة وعن الخالية عنها بمهملة ويعبر عن الراء بهمزة بعد الالف كما يقال اهـ وعن الزاي المعجمة بمثناة تحت بعد همزة كما يقال عي والبقية متميزة بالاسم واذا سمعت ريد بزاي فياء فدا ل بالعطف بالفاء فكل الحروف مرتبة متصلة وبالواو فاعم وحيث يقال بفتح لام وميم اشتركا فيه بخلاف بفتح لام وبميم أو شدة ميم اهـ (الفصل التاسع) في ضبط جملة من الاسماء المتكررة المختلفة في الصحيحين فمن ذلك أبي كله يفهم الهمزة وفتح الباء الواحدة

وشديد الياء آخر الحروف الا آبي اللحم فانه بهمزة ممدودة مفتوحة
ثم باء مكسورة ثم ياء مخففة لانه لا يأكله وقيل لا ياكل ما ذبح للصنم ومنه
البراء كله بتخفيف الراء الا بامعشر البراء و بأعالية البراء فبالتشديد وكله
ممدودة وقيل ان المخفف يجوز قصره حكاه النووي رحمه الله تعالى والبراء هو
الذي يبرأ العود ومنه يزيد كله بالمشناة تحت والزاي الاثلاثة الاول بريد بن
عبد الله ابن أبي بردة يروي غالباً عن أبي بردة فهو بضم الباء الموحدة وبالراء
والثاني محمد بن عرعة بن البرند فانه بموحدة وراء مسكورتين وقيل
بفتحها ثم نون والثالث علي بن هاشم بن البريد فهو بموحدة مفتوحة
ثم راء مكسورة ثم مشناة تحت ومنه يسار كله بالياء المشناة تحت والسين
المهملة الا محمد بن بشار شيخ البخاري ومسلم فبموحدة ثم معجمة
مشددة وفيها سيار بن سلامة وابن ابي سيار بتقديم السين ومنه بشر
كله بكسر الموحدة والسين المعجمة الا أربعة فبالضم والمهملة عبد الله
ابن بسر الصحابي وبسر بن سعيد وبسر بن عبد الله وبسر بن محجن
وقيل هذا بالمعجمة ومنه بشير كله بفتح الموحدة وكسر الشين المعجمة
الا اثنين فبالضم وفتح الشين وهما بشير كعب وبشير بن يسار والاثنان
فبضم المشناة تحت وفتح السين المهملة وهو يسير بن عمر ويقال اسير
ورابعا فبضم النون وفتح المهملة وهو فطن بن نسير ومنه حارثة كله
بالحاء والمثلثة الا جارية بن قدامة ويزيد بن جارية فبالجيم والمثلثة تحت
ومنه جرير كله وبالجيم والراء المكررة الا حريز بن عثمان واباحريز عبد

الله بن الحسين الراوي عن عكرمة فبالحاء المهملة والزاي آخر او يقاربه
حدير بالحاء والداو والد عمران ابن حدير ووالد زيد وزياد ومنه حازم
كله بالحاء المهملة الا ابا معاوية محمد بن خازم فبالعجمة ومنه حبيب
كله بالحاء المهملة الا خبيب ابن عدى وخبيب ابن عبد الرحمن وخبيبا
غير منسوب عن حفص بن عاصم وخبيبا كنية ابن الزبير فبالضم المعجمة
ومنه حيان كله بفتح الحاء المهملة وبالمثناة تحت الا خياب بن منقذ والد
واسع بن خياب وجد محمد بن يحيى بن خياب وجد خياب بن واسع ابن
خاباب والخاباب بن هلال منسوب وغير منسوب عن شعبة ووهب
وهمام وغيرهم فبالموحدة وفتح الحاء المعجمة والاحبان العرقه وحبان
ابن عطيه وحبان بن موسى منسوب وغير منسوب عن عبد الله هو
ابن المبارك فبالموحدة وكسر الحاء ومنه خراش كله بالحاء المعجمة
الا والدريعي فبالهملة ومنه حزام في قریش فهو بالراي وفي الانصار
بالراء ومنه حصين كله بضم الحاء وفتح الصاد المهملة الا ابا حصين
عثمان بن عاصم فبالفتح والا ابا ساسان حصين بن المنذر فبالضم والضاد
المعجمة ومنه حكيم كله بفتح الحاء المهملة وكسر الكاف الا حكيم بن عبد الله
وزريق ابن حكيم فبالضم وفتح الكاف ومنه رباح كله بالموحدة
الا زيادين رياح عن ابي هريرة في اشراط الساعة فبالمثناة تحت عن
الاكثرين وقاله البخاري بالوجهين المثناة والموحدة ومنه زييد بضم
الزاي وفتح الموحدة ثم مثناة هو زييد بن الحرث ليس فيهما غيره

واما زييد بضم الزاي وكسرها وبمثناة مكررة فهو ابن الصلت في
في الموطأ وليس له ذكر فيهما ومنه الزبير كله يضم الزاي الا عبد
الرحمن بن الزبير الذي تزوج امرأة رفاعة فبافتح ومنه زياد كله
بالياء الا ابنا زاد فبالنون ومنه سالم كله بالالف ويقاربه سلم
ابن زدير بفتح الزاي وسلم بن قتيبة وسلم بن أبي الذيال وسلم بن
عبد الرحمن فبحذفها ومنه سريج بالمهمله والجيم ابن يونس وابن النعمان
واحمد بن أبي سريج ومن غدهم فبالمعجمة والحاء ومنه سليمة كله بفتح اللام
الا عمرو وابن سليمة امام قومه وبني سليمة القبيلة من الانصار فبكسرها وفي
عبد الخالق بن سليمة الوجهان ومنه سليمان كله بالياء الا سليمان الفارسي وابن
عامر والاغر وعبد الرحمن بن سليمان فيحذفها ومنه سلام كله بالتشديد
الا عبد الله بن سلام الصحابي ومحمد بن سلام شيخ البخاري وشدد جماعة
شيخ البخاري ونقله صاحب المطالع عن اكثرين والمختار الذي قاله المحققون
التخفيف ومنه سليم كله بضم السين الا سليم بن حبان فيفتحها ومنه شيبان
كله بالشين المعجمة وبعدها ياء ثم باء ويقاربه سنان بن أسنابن وسنان
بن ربيعة وسنان بن سليمة وأحمد بن سنان ابو سنان ضرار بن مرة وأم سنان
وكلهم بالمهمله بعدها نون ومنه عباد كله بالفتح وبالتشديد الا قيس بن
عباد فبالضم والتخفيف ومنه عبادة كله بالضم الا محمد بن عبادة شيخ البخاري
فبافتح ومنه عبدة كله باسكان الباء الا عامر بن عبدة وبجالة بن عبدة

ففيهما فتح الباء واسكانها والفتح أشهر ومنه عبيد كله بضم العين ومنه
 عبيدة كله بالضم الا السلمي وابن سفيان وابن حميد وعامر بن عبيدة
 بالفتح ومنه عقيل كله بفتح العين الا عقيل بن خالد ويأتي كثير عن الزهري
 غير منسوب والايجي بن عقيل وبني عقيل فبالضم ومنه عمارة كله بضم
 العين ومنه واقه كله بالقاف واما الانساب فمنها الايلي كله بفتح
 الهمزة واسكان المثناة تحت ولا يرد علينا شيبان بن فروخ الايلي
 بضم الهمزة وبالموحدة شيخ مسلم فانه لم يقع في صحيح مسلم منسوبا
 ومنها البصري كله بالموحدة مفتوحة ومكسورة نسبة الى البصرة
 مثلثة الباء الامالك بن أوس بن الحدان النصري وعبد الواحد النصري
 وسالما مولى النصريين فبالنون ومنها الثوري كله بالمثلثة الا ابا يعلى محمد بن
 الصلت التوزي فبالثناة فوق وتشديد الواو المفتوحة وبالزاي ومنها
 الجري كله بضم الجيم وفتح الراء الايجي بن بشر شيخهما فبالحاء
 المفتوحة ومنها الحارثي بالمهملة والمثلثة وقاربه سعيد الجاري بالجيم
 وبعد الراء ياء مشددة ومنها الحزامي كله بالزاي وقوله في صحيح مسلم
 في حديث أبي اليسر كان لي على فلان الحزامي بالزاي وقيل بالراء وقيل
 الجذامي بالجيم والذال المعجمة ومنها السلمي في الانصار بفتح السين وفي
 بني سليم بضمها ومنها الهمداني كله باسكان الميم وبالذال المهملة فهذه
 الفاظ نافعة في المؤتلف والمختلف وأما المفردات من الاسماء والكنى

واللقاب أي ما لم يشار به غيره فلا تنحصر وتأتي في أوابها مدينة اه شرح
مسلم للنووي رحمه الله ببعض زيادة وحذف (الفصل العاشر) في معرفة
الصحابي والتابعي و الصحابي أي صاحب النبي صلى الله عليه وسلم
من اجتمع مؤمنا مميذا بالنبي صلى الله عليه وسلم بعد الرسالة ولو قبل
الامر بالدعوة حال حياته في الارض ولو في ظلمته أو كان اعمى كابن
أم مكتوم أو كان انثى وان لم يبرو عنه شيئا ولم يطل اجتماعه به ولم يشعر به او
كان مارا او نائما أو من لم يجتمع لكن رأي النبي صلى الله عليه وسلم أو رآه
النبي صلى الله عليه وسلم ولو مع بعد المسافة فيدخل عيسى والخضر
والياس عليهم الصلاة والسلام والملائكة الذين اجتمعوا به صلى الله عليه
وسلم في الارض وخرج من اجتمع به كافرا او غير مميذ أو بعد وفاة
النبي صلى الله عليه وسلم لكن قال البرماوى في غير المميزانه صحابي وأن
اختار جماعة خلاف ذلك وقيل يشترط في صدق اسم الصحابي الرواية
ولو لحديث واطالة الاجتماع نظرا في الاطالة الى العرف وفي الرواية الى
انها المقصود الاعظم من صحبته النبي صلى الله عليه وسلم لتبليغ الاحكام
وقيل يشترط الغزو معه ومضى عام على الاجتماع به لان لصحبه شرفا
عظيما فلا ينال الا باجماع طويل يظهر فيه الخلق المطبوع عليه الشخص
كالغز والمشتعل على السفر الذي هو قطعة من العذاب والعام المشتعل
على الفصول الاربعة التي تختلف فيها الامزجة. واعترض التعريف بانه
يصدق على من مات مرتدا كعبد الله بن خطل ولا يسمى صحابيا بخلاف

من مات بعد دونه مسلماً كعبد الله بن سرح وأجيب بأنه كان يستأه قبل
الردة ويكفى ذلك في صحة التعريف اذ لا يشترط فيه الاحتراز عن المنافي
العارض. وأما التابعي ويقال له التابع فهو من اجتمع مؤمناء مع الصحابي
في حياته ولو ساعة كما في الصحابي وهذا ما رجحه ابن صلاح والنووي
وقيل لا يكفي ذلك من غير اطالة الاجتماع به وفرق بان الاجتماع
بالنبي صلى الله عليه يؤثر بالنور القلبي أضعاف ما يؤثر الاجتماع الطويل
بالصحابي وغيره من الاخيار. والاصح أنه لو ادعى على عدل معاصر
للنبي صلى الله عليه وسلم صحبة قيل لأن عدالته تمنعه من الكذب في ذلك
وقيل لا يقبل لادعائه لنفسه رتبة هو فيها متهم كما قال أنا
عدل ولاصح أن الصحابة عدول فلا يبحث عن عدالتهم في رواية
ولا شهادة لانهم خير امة لقوله تعالى (كنتم خير امة
أخرجت للناس) وقوله تعالى (كذلك جعلناكم امة وسطا) فان المراد
بهم الصحابة وخبر الصحيحين خير أمتي قرني وقيل هم كغيرهم
فيبحث عن عدالتهم في ذلك الا من كان ظاهر العدالة أو مقطوعاً
كالشيخين رضي الله عنهما وقيل هم عدول الى حين قتل عثمان رضي
الله عنه فيبحث عن عدالتهم بعده لوقوع الفتن بينهم من حينئذ مع
امساك بعضهم عن خوضها وقيل هم عدول الا من قاتل علياً رضي
الله عنه فهم فسقة لخروجهم على الامام الحق ورد بأنهم مجتهدون
في قتالهم له فلا يأثمون وان أخطوا بل يؤجرون وعلى كل قول من

طراً له منهم قاذح كسرقة أوزنا عمل بمقتضاه لانهم وان كانوا عدولا
غير معصومين . واعلم أن آخر الصحابة من البشر الظاهرين عيسى عليه
الصلاة والسلام وأما الملائكة المذكورون فباقون كبقيةهم الى النفخة
والخضر يموت عند رفع القرآن وقيل بل مات والحاصل ان الخضر والياس
حيان على المعتمد ولكن الياس رسول بنص القرآن وان قال تعالى (الياس لمن
المرسلين) وأما الخضر فقيل ولى وقيل نبى وقيل رسول وخير الامور
أوسطها وهو يتعبد بشريعة نبينا صلى الله عليه وسلم من يوم بعثه الله
تعالى (بتنبيه) الخضر بفتح الخاء المعجمة وكسر الضاد المعجمة ويجوز
اسكان الضاد مع كسر الخاء وفتحها وانما لقب به لانه اذا جلس على فروة
بيضاء فاذا هى تمقز من خلفه خضراء والفروة وجدة الارض وكنيته
أبو العباس واسمه بلياً بموحدة مفتوحة ولام ساكنة ومثناة تحتية ابن ملكان
بفتح الميم واسكان اللام وبالكاف وسمع من بعض العارفين أن من عرف اسمه
واسم ابيه وكنيته ولقبه دخل الجنة قدمت هذه الرسالة بحمد الله تعالى
وعونه جعلنا الله بها مع الذين انعم الله عليهم من النبيين والصديقين
والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا وصلى الله على سيدنا محمد وآله
وصحبه أجمعين كلما ذكره اذا كرون وغفل عن ذكره الغافلون وكان
الفراغ من تأليفها تاسع جمادى الاولى في يوم الخميس سنة ١٣٣٦ ألف
وثلاثمائة وست وثلاثين من الهجرة النبوية وأفضل الصلوة والتسليم
على صاحبها وعلى آله وصحبه أجمعين

فهرست الرسالة

- ٢ الفصل الاول في بيان موضوع مصطلح الحديث وغيره من باقي المبادئ
- ٥ تنبيهه ينبغي مع معرفة ذلك معرفة الفاظ تدور بين المحدثين
- ٦ الفصل الثاني في حقيقة الحديث والخبر وما يتعلق بهما
- ٨ الفصل الثالث في بيان اقسام الحديث المتنوعة منها
- ٩ فرع العدالة ملكة الخ
- ١١ فرع ومن الانواع المتنوعة من الاقسام الثلاثة متواتر الخ
- ٢٦ الفصل الرابع في بيان تطبيق ما وقع للترمذى في جامعه
- ٢٧ الفصل الخامس في بيان الاجتجاج في الاحكام بالاخبار وما يناسبه
- ٣٠ الفصل السادس في بيان ان الاحاديث الصحيحة لم تنحصر في صحيح البخاري ومسلم
- ٣١ الفصل السابع في بيان حدثنا واخبرنا وانا نا
- ٣٢ تنبيهه اذا كان للحديث اسنادان أو أكثر كتبوا عن الانتقال من اسناد الى
- ٣٤ مسألة في تحمل الرواية من الشيخ وأدائها للتلميذ
- ٣٥ مسألة الاكثر من العلماء ومنهم الائمة الاربعة على جواز نقل الحديث بالمعنى الخ
- ٣٦ مسألة ان العلماء اختلفوا في جواز تقديم بعض المتون على بعض الخ
- ٣٧ الفصل الثامن في بيان مثله ونحوه وبيان اصطلاحات الخ
- ٣٨ الفصل التاسع في ضبط جملة من الاسماء المتكررة المختلفة في الصحيحين
- ٤٣ الفصل العاشر في معرفة الصحابي والتابعي

﴿ تمت ﴾

(تنبيه) وقع خطأ بين نمرة ٢٤ و ٢٥ وهي ورقة نمرة ٣١ و ٣٢ والخطأ في النمر فقط والكلام صحيح معقب